

جعفر عثمان الشريف عبد العزيز  
جامعة المجمعة  
المملكة العربية السعودية

# مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية استكشافية

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، كما سعت إلى الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، حول مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار.

جرى الاستعانة بقائمة استقصاء، انطوت على مجموعة من الفقرات لقياس متغيرات الدراسة. أجريت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية ميسرة، قوامها 356 فرداً من المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين، العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تطبق المعيار، وعينة من المراجعين القانونيين في مدينة الرياض.

أفادت النتائج أنه يوجد التزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، لكن تطبيق متطلبات المعيار جاء متفاوتاً؛ حيث كان بدرجة مرتفعة في مجال الاعتراف والقياس المحاسبي، في حين كان متوسطاً في عرض القوائم المالية وتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

تُعد الدراسة من أولى الدراسات التي تناولت مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.

اقتصرت الدراسة على المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمراجعين القانونيين في مدينة الرياض.

**المصطلحات العلمية:** المعيار الدولي للتقرير المالي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المملكة العربية السعودية.

تصنيف JEL : M41

تم تسلم البحث في 2021/1/31، عُدل في 2022/3/27، أُجيز للنشر في 2022/4/17.

## المقدمة

تؤدي المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً مهماً في النمو المستدام في مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات (Stefan *et al.*, 2020) وتُعدّ أحد محركات الاقتصاد الحديث (Marinkovic & Senic, 2012)، ووفقاً لتقدير IASB فإنها تفوق ما نسبته 95% من إجمالي عدد المنشآت في العالم، ويعمل بها أكثر من 65% من العمالة على المستوى العالمي (Bonito & Pais, 2018)؛ مما أتاح المجال لتبني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRS. (Obradovic, 2018)

إن أحد الأهداف الرئيسية لرؤية المملكة (2030)<sup>(1)</sup> – فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) Medium and Small Entities – يتمثل في زيادة مشاركة تلك المنشآت في الناتج الإجمالي المحلي السعودي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030. وتسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق دعم ريادة الأعمال، وبرامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة؛ حيث قامت بإنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)<sup>(2)</sup>، التي تعمل على تنفيذ الخطط الإستراتيجية وإطلاق البرامج المتنوعة لترجمة رؤية 2030 فيما يخص قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على أرض الواقع، وذلك عن طريق دعم الابتكار وتسهيل إجراءات الأعمال، وتمكين النمو وتطوير القدرات، وتهيئة فرص توظيف مناسبة للمواطنين في جميع أنحاء المملكة.

تتميز المحاسبة بالقدرة على قياس وتحديد القيم المالية التي ينبغي أن تسجل بها عناصر البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية؛ ومن ثم توصيل المعلومات المالية للأطراف ذات العلاقة، للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد أدت التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم مؤخراً إلى إدراك المهتمين بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية للقياس والإثبات والعرض والإفصاح وتطبيقها في القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ حيث إن أنشطتها ذات طبيعة مختلفة، علاوة على الاهتمام بتلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة في الحصول على معلومات موثوقة بها، وعلى درجة عالية من الوضوح والشفافية (عارف، غنبر 2020). وإيماناً من المنظمات المهنية الدولية بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة

- (1) خطة وطنية تنموية شاملة تهدف إلى استثمار مكامن القوة لبناء اقتصاد متنوع ومزدهر، وبناء مجتمع حيوي ينعم بحياة عامرة وصحية.
- (2) هيئة سعودية أنشئت عام 2016، وتتلخص أهدافها في تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

والإيفاء بمتطلبات الأطراف المستفيدة من جهة أخرى، فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بإصدار معيار محاسبي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs في عام 2009م، وهو يتضمن عدداً من الاختلافات المتعلقة بالاعتراف والقياس المحاسبي، والعرض والإفصاح مقارنة بالمعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة؛ ويتطلب هذا المعيار إفصاحات أقل تفصيلاً؛ حيث أشار المجلس إلى تخفيض ما يقرب من 90% من مستوى الإيضاحات بالقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم<sup>(3)</sup>. ويتمثل الهدف الرئيس للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في التخفيف من عبء تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بنسختها الكاملة.

أخيراً، تأتي هذه الدراسة للكشف عن مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية من حيث الاعتراف (التسجيل) والقياس والعرض والإفصاح، والكشف عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي، حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها

حظي موضوع تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم باهتمام كبير من قبل الباحثين والكتاب؛ لما له من آثار إيجابية على جودة القوائم والتقارير المالية وشفافيتها، حيث يؤدي تطبيق متطلبات المعيار إلى توحيد الممارسة المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ مما يجعلها قابلة للمقارنة على مستوى المنشأة، وعلى مستوى المنشآت التي تطبق متطلباتها. وتتمثل مشكلة الدراسة - بصورة رئيسية - في الكشف عن مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية. بناءً على ما ذكر يمكن صياغة أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

- 1 - ما مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطبيق الاعتراف والقياس المحاسبي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية؟

(3) للمزيد يمكن الرجوع إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد بالمملكة العربية السعودية على الرابط: <https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/sa/pdf/20182018.pdf>.

- 2 - ما مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية؟
- 3 - ما مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية؟
- 4 - هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي، حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي، المعتمد في المملكة العربية السعودية.

### أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من الآتي:

- أ - تأتي هذه الدراسة بعد اعتماد الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين للمعيار الدولي للتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي يشتمل على متطلبات خاصة بالاعتراف والقياس المحاسبي، والعرض والإفصاح، وفي حدود علم الباحث تعد أول دراسة على مستوى المكتبة السعودية تستخدم متطلبات المعيار لتعرّف مستوى تطبيقه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية؛ مما يعكس جذتها وأصالتها.
- ب - حداثة موضوع الدراسة، في ظل المساعي والتوجهات الدولية بشأن تطوير التقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما أهميتها التطبيقية؛ فتتمثل في الآتي:
- أ - قد تفيد هذه الدراسة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين باعتبارها الجهة المسؤولة عن تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية في تعرف مدى الالتزام بتطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للمتطلبات الخاصة بالاعتراف والقياس المحاسبي، والعرض والإفصاح في القوائم المالية.
- ب - يتوقع الباحث أن تساعد الدراسة إدارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطبيق متطلبات المعيار؛ لما تحققه من مزايا؛ مثل زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وملاءمتها وقابليتها للفهم والمقارنة مع المنشآت الأخرى التي تطبق المعيار نفسه.

## أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- 1 - الكشف عن مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطبيق الاعتراف والقياس المحاسبي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- 2 - الكشف عن مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- 3 - الكشف عن مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية؟
- 4 - الكشف عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية

## الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

### الإطار النظري

أشار محمد (2019) إلى أن المنشأة تنظيم مستقل مالياً ويخضع لإطار قانوني واجتماعي، ويهدف إلى دمج جميع عوامل الإنتاج؛ بهدف تحقيق أكبر قدر من إنتاج السلع وتقديم الخدمات، ويرى آل غزوي (2017) أن المنشأة تمثل كياناً مستقلاً عن ملاكه، يمارس نشاطاً اقتصادياً في مختلف الجوانب المالية والإدارية والإنتاجية. مما سبق يمكن تعريف المنشأة بأنها وحدة اقتصادية تزاول نشاطاً (تجارياً - صناعياً - خدمياً - زراعياً... إلخ) من خلال استغلال الموارد المتاحة؛ بهدف تلبية احتياجات الملاك من تحقيق الأرباح أو تقديم الخدمات. وعرفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية في تقريرها السنوي 2018 المنشأة بأنها وحدة عمل اقتصادية ذات كيان قانوني لها موقع ثابت يُزاول فيها نشاط اقتصادي معين، يملكها شخص أو مجموعة أشخاص أو شركة أو قطاع شبه حكومي أو مؤسسة، وهي أصغر وحدة اقتصادية يمكن أن تتوافر لديها بيانات عن العاملين وما يرتبط بهم من حقوق ومزايا، بالإضافة إلى النفقات والإيرادات والأصول الرأسمالية (الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

لا يوجد تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ إذ إن كلمة "صغيرة" أو "متوسطة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، وقد أصبح من الصعب التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الحجم (Berisha & Pula, 2015)؛ حيث يختلف مفهومها من دولة نامية إلى دولة متقدمة، فما تعتبره دولة متقدمة منشأة صغيرة، قد تعتبره دولة نامية منشأة متوسطة. وأوضح (Liberto, 2020) أنه من اليسير وصف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولكن من العسير تعريفها تعريفاً مقبولاً على المستوى الدولي، بل حتى على المستوى الإقليمي.

وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا إلى أن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في أكثر من (75) دولة، وذلك اعتماداً على مجموعة من المعايير، منها عدد العاملين، ورأس المال، وحجم المبيعات السنوية (عباس، 2020)، ووفقاً للبنك الدولي، فإن المنشأة تعتبر صغيرة إذا كان عدد الموظفين فيها أقل من 50 موظفاً، واستخدمت العديد من دول العالم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (Koppeschaar, 2012). وفي الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا فإن المنشأة تعتبر صغيرة أو متوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي كندا وأستراليا حتى 99 عاملاً، وفي الدنمارك حتى 50 عاملاً (الأسرج، 2011).

لم تقم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA بوضع تعريف محدد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ حيث اعتمدت المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذا المعيار بدوره لم يعرف تلك المنشآت وإنما وضع خصائص تلك المنشآت التي لها الحق في تطبيقه، وبحسب المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي اعتمدته الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، فإنه يتوجب على جميع المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة تطبيق متطلبات هذا المعيار. أما مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من وجهة نظر الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في المملكة العربية السعودية؛ فنجدها اعتمدت معياري عدد الموظفين بدوام كامل، وحجم الإيرادات أساساً لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي حالة وجود استثناءات يؤخذ بالتصنيف الأعلى بين المعيارين، والجدول أدناه يوضح ذلك.

## جدول 1

### تعريف المنشآت في المملكة العربية السعودية بحسب الحجم

| حجم المنشأة                                                                                                                 | التعريف |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| المنشآت المتناهية الصغر هي التي أعداد موظفيها بدوام كامل من موظف واحد إلى 5 موظفين، وإيراداتها من صفر- 3 ملايين ريال سعودي. |         |
| المنشآت الصغيرة هي التي أعداد موظفيها بدوام كامل من 6-49 موظفاً، وإيراداتها من 3-40 مليون ريال سعودي.                       |         |
| المنشآت المتوسطة هي التي أعداد موظفيها بدوام كامل من 50-249 موظفاً، وإيراداتها من 40-200 مليون ريال سعودي.                  |         |

المصدر: (تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2020، ص 3).

أما صندوق التنمية الصناعي السعودي؛ فقد عرفها بأنها نشاط ربحي يقل عدد العاملين فيه عن 25 عاملاً، ولا يتجاوز حجم مبيعاته السنوية 15 مليون ريال، أو لا يزيد إجمالي ميزانيته عن 10 ملايين ريال (السهلاوي، 2004).

مما سبق يخلص الباحث إلى الآتي:

1 - اختلاف الآراء في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وذلك لاختلاف المعايير التي يستند إليها التعريف.

2 - عدم وضوح تعبير (صغيرة الحجم)؛ مما يجعل التفرقة بين المنشآت غير خاضعة لمقياس دقيق.

3 - تعدد معايير تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تؤثر على سلوكها المالي وأدائها المالي، وفي هذا السياق حاولت العديد من الدراسات - مثل دراسة (Abdulaziz & Andrew, 2013)، ودراسة (Odit & Gobardhun, 2011) - حصر هذه الخصائص في الآتي:

1 - غالباً ما يملكها شخص واحد ويكون مديراً لها، ويتولى الإشراف على العمليات المالية الإدارية والفنية فيها.

2 - لا تحتاج إلى رأس مال كبير؛ وذلك لتدني حجم المدخرات للمستثمرين في هذا النوع من المنشآت.

3 - تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الأولية المحلية؛ مما يسهم في خفض تكلفة الإنتاج.

4 - تدني قدرتها الذاتية على التطور والتوسع؛ حيث لا يهتم أصحابها بجوانب البحث والتطوير.

5 - لها القدرة على الانتشار الجغرافي؛ حيث تستطيع هذه المنشآت التكيف مع مختلف الظروف.

وقد حددت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الأدوار المهمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي في الآتي: (منشآت، 2021).

1 - توفر فرص عمل للقوى العاملة الوطنية وتسهم في توطيد التقنية.

2 - تسهم في نمو الاقتصاد وتنوعه وتعزيز قدرته التنافسية.

3 - تساعد على الابتكار والإقبال على ريادة الأعمال.

4 - تسهم في رفع نسبة الصادات غير النفطية.

من العرض السابق يخلص الباحث إلى أن المملكة العربية السعودية - من خلال برامج تحقيق رؤية 2030 - تهدف إلى تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ حيث شملت الرؤية مجموعة من البرامج لدعمها وتنميتها وتحسين إنتاجيتها.

### المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بوضع مسودة المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في عام 2007، واعتمد وأصبح ساري المفعول في عام 2009 (IASB, 2009). وأوضحت العديد من الدراسات - مثل دراسة كل من: (Van & Rossouw, 2002; Stainbank & Wells, 2007; Kruger, 2004; Cleminson & Rabin, 2008) أن تبني تطبيق هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS بنسختها الكاملة يمثل تكلفة ليس لها ما يبررها.

ويعد المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وثيقة مستقلة ومنظمة بحسب الموضوعات (35 قسماً)، ويتضمن المعيار عدداً من الاختلافات المتعلقة بالاعتراف والقياس المحاسبي، والعرض والإفصاح مقارنة بالمعايير الدولية للتقرير المالي في نسختها الكاملة (FULL IFRSs)، كما يتطلب المعيار إفصاحات أقل شمولية وتفصيلاً. ويرى العنزي، والرحيلي (2021) أن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يهدف إلى الآتي:

- 1 - توفير إرشادات بشكل جوهري أقل من المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة.
- 2 - تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي.
- 3 - استبعاد جميع الموضوعات التي تعتبر غير ملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- 4 - استبعاد بعض الخيارات الأكثر تعقيداً في المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يمثل إطاراً مقبولاً وغاية في الإفادة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ بحيث يمكنها تطبيقه من تلبية احتياجات المستخدمين والمستفيدين من خلال إنتاج معلومات موثوق بها وذات قابلية للمقارنة.

### المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية

إن السبب وراء الاهتمام المتزايد بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يعود - بالدرجة الأولى - إلى صعوبة تطبيق هذه المنشآت لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بنسختها الكاملة. وقد تزايد مؤخراً الطلب على المعلومات الموثوق بها والملائمة نتيجة التطورات الاقتصادية في البيئة المحيطة؛ حيث تؤدي المعلومات المحاسبية

في التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً مؤثراً في جودة تقاريرها المالية. وقد أجرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حتى يتلاءم مع بيئة الأعمال في المملكة. وقد اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في عام 2012 خطة التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، وطبقت هذه المعايير اعتباراً من بداية عام 2017، وذلك على المنشآت المدرجة في السوق المالية السعودية، أما المنشآت الأخرى (غير الخاضعة للمساءلة العامة) فقد كان التطبيق عليها من بداية عام 2018.

وصف المعيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها منشآت لا تخضع للمساءلة العامة، وتقوم بنشر قوائم مالية ذات غرض عام للمستخدمين الخارجيين؛ مثل الملاك والدائنين الحاليين والمحتملين.

وأشار المعيار إلى أن المنشأة تعد خاضعة للمساءلة العامة؛ ومن ثم يجب عليها تطبيق المعايير الدولية بنسختها الكاملة (SOCPA, 2018) إذا:

- 1 - كانت أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين الخاص بها تتداول في سوق عام، أو كانت هذه المنشأة في طريقها لإصدار هذه الأدوات في سوق عام (سوق تداول وطني أو أجنبي أو سوق تداول خارج المقصورة سواء كان في الأسواق المحلية أم الإقليمية).
- 2 - كانت تحتفظ بأصول بصفقتها مستأناً لقطاع عريض من المجموعات الخارجية، كأحد الأنشطة الرئيسية لها؛ حيث تستوفي معظم البنوك وشركات التأمين هذا الضابط.

وقد أجرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تعديلات على المعيار ليتلاءم مع بيئة الأعمال السعودية في الموضوعات التي لا يغطيها المعيار الدولي؛ مثل موضوع الزكاة الشرعية (SOCPA, 2018)، ومن أبرز التعديلات العامة التي تمت على المعيار:

- 1 - عُدلت عبارة (المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) أينما وردت في المعيار لتصبح (المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين).
- 2 - عبارة (من خلال الربح والخسارة) - أينما وردت في المعيار - تعني (من خلال الإثبات في قائمة الدخل)، كما أن عبارة (مكونات الربح أو الخسارة) - أينما وردت في المعيار - تعني (قائمة الدخل)، وتعني عبارة (الربح أو الخسارة) - أينما وردت في المعيار - (صافي الدخل) أو (قائمة الدخل) وفقاً للسياق.

وهناك بعض التعديلات التي أُجريت على المعيار، وهي تعديلات خاصة بالاعتراف والقياس المحاسبي؛ إذ أُجري تعديل في طريقة قياس القيمة العادلة للعقارات؛ فقد نص

المعيار المعدل على وجوب قيام المنشأة بقياس القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية باستخدام مُقيّم تتوافر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها وذات علاقة، ويفصح عن اسمه ومؤهلاته، كما أن إعادة تقويم العقارات والآلات والمعدات يجب أن يقوم بها شخص مؤهل بأعمال التقويم وتتوافر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، ولديه مؤهلات مهنية معترف بها، وخبرة حديثة في موقع ونوعية العقارات والآلات والمعدات التي يجري تقييمها.

كما أجرت الهيئة عدداً من التعديلات على بعض بنود القوائم المالية؛ ففي قائمة المركز المالي عُذلت عبارة (أن تصف أساس إعداد وعرض المعلومات) إلى (اتباع المعايير الدولية ذات العلاقة المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين القانونيين) في القسم رقم 3 "عرض القوائم المالية"، كما نص المعيار على أن تفصح المنشأة - إما في قائمة المركز المالي أو الإيضاحات المرفقة - عن التصنيفات الفرعية للبنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي؛ مثل العقارات والآلات والمعدات، وكذلك المبالغ المستحقة من المدينين التجاريين، والمبالغ المستحقة على الأطراف الأخرى، والمبالغ المستحقة الناشئة عن الدخل المستحق الذي لم تصدر له فواتير بعد، وأن يظهر المخزون بشكل منفصل؛ بحيث يظهر مبالغ المخزون المحتفظ به لغرض البيع أو في شكل مواد خام ومهمات، وكذلك يفصح عن المبالغ الواجبة السداد للدائنين التجاريين، وعرض فئات حقوق الملكية؛ مثل رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والأرباح المبقة، وبنود الدخل والمصروف بشكل منفصل في جانب حقوق الملكية.

أما في قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل؛ فقد قضى التعديل بإضافة بوجوب عرض الإيرادات في ثلاث مجموعات منفصلة، وهي الإيراد من الأنشطة الرئيسية، الإيرادات التمويلية، إيرادات الفوائد (إذا لم يكن التمويل هو النشاط الرئيس للمنشأة)، كما اشترط المعيار المعدل إفصاحات إضافية عن أنواع الإيرادات المعروضة في قائمة الدخل؛ حتى يتمكن المستفيدون من التفريق بين أنواع الإيرادات المختلفة المعروضة في قائمة الدخل.

أما التعديلات التي أُدخلت على قائمة التدفقات النقدية؛ فقد أضيف بند الزكاة لاشتراط عرض المبالغ المدفوعة لسداد الزكاة المستحقة، وكذلك ضرورة الإفصاح عن تفاصيل الفوائد والعوائد المقبوضة والمدفوعة، وأن تكون مفصلة بحسب طبيعة التمويل أو الاستثمار الناشئة عنه.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن قيام الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بإجراء تعديلات على المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم كان بهدف إحداث مواءمة بين متطلبات المعيار وبيئة الأعمال السعودية؛ إذ إن ذلك التعديل يضيف مزيداً من الشفافية والموثوقية على القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويحسن جودة الإفصاح

المحاسبي فيها، ويجعلها قابلة للمقارنة بعضها مع بعض، ومع غيرها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تطبق متطلبات المعيار؛ مما يساعدها على تقويم أدائها المالي.

### الدراسات السابقة

يستعرض الباحث هذا الجزء من الدراسة الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوعها، وذلك النحو الآتي:

حاولت دراسة (Lackson & Muba (2021) تقييم العوامل التي تؤثر في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنزانيا بالتطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجلس مدينة مبيا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت بيانات الدراسة الأولية باستخدام أداة الاستبانة، وقد وزعت على عينة مكونة من (245) منشأة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم، ومن أبرز نتائج الدراسة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنزانيا لا تطبق معايير التقارير المالية الدولية IFRS الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويعود ذلك - بالدرجة الأولى - إلى قلة الوعي بأهمية تطبيق هذه المعايير، وإلى خوف الشركات من أن تتحمل تكاليف وأعباء إضافية.

وهدف دراسة (Ebaid (2021 إلى تقديم دليل وصفي على الفوائد المتوقعة وتحديات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة الرئيسية في الاستبانة، وقد وزعت على عينة مكونة من 127 فرداً من معدي القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن نتائج الدراسة أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يسهل حصولها على الائتمان، ويؤدي إلى تعزيز مقارنة القوائم المالية وفهمها، كما أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية، وهي تتمثل في: نقص التدريب، وتكلفة التطبيق، وصعوبة التفسير.

واستهدفت دراسة لعريبي، وجلاب (2021) تشخيص تكيف النظام المحاسبي المالي الجزائري وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المعتمد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة الرئيسية في الاستبانة، وقد وزعت على عينة مكونة من (76) مفردة من المهنيين والأكاديميين في الجامعات الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى نظام محاسبي خاص بها، يسمح لها بإعداد قوائم مالية تعبر عن وضعها المالي بعدالة وشفافية، كما أن هناك صعوبات عديدة تمنع

تكيف النظام المحاسبي بحسب خصائص معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وهذفت دراسة الرحيلي، العنزي (2021) إلى تعرف مدى ملائمة البيئة السعودية لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك بيان مبررات وجود معيار خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك من وجهة نظر مراجعي الحسابات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فروضها، وتمثلت أداة الدراسة الرئيسة في الاستبانة؛ حيث وزعت على عينة مكونة من (150) مراجعاً، يعملون في مكاتب المراجعة الخارجية، وقد حلت باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية؛ مثل الاختبارات الوصفية واختبار (T) للعينات واختبار (F) لتحليل التباين الأحادي. توصلت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تواجه انخفاضاً في الوعي المحاسبي لدى المحاسبين فيها، وأن هناك ضعفاً في تطبيق متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ مما يؤثر على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

وكشفت دراسة (Bakr (2020 عن مواقف وتصورات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية تجاه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قبل فترة تطبيق تلك المعايير وفي أثنائها. استخدمت الدراسة المنهج التفسيري؛ إذ أجريت الدراسة باستخدام مقابلات مكثفة مع أصحاب الأعمال والمديرين والمحاسبين والمراجعين، الذين حددوا باستخدام تقنية كرة الثلج (snow ball). أشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية يمثل حالة من التماثل المعياري، وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تطبق أفضل الممارسات الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وناقشت دراسة (Sunarto et al. (2020 مدى تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة لرواد الأعمال المسلمين في إندونيسيا للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة في جمع بيانات الدراسة، وقد وزعت على عينة مكونة من (214) من رواد الأعمال المسلمين في إندونيسيا. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدداً قليلاً من منشآت رواد الأعمال المسلمين في إندونيسيا لا يقومون بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ حيث ينحصر اهتمامهم فقط في إعداد قوائم مالية سنوية بغرض احتساب الضريبة، والحصول على تسهيلات ائتمانية من جهات التمويل المختلفة، كما أن معظم رواد الأعمال المسلمين في إندونيسيا يجهلون كيفية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وهدف دراسة مرهون، عطية (2018) إلى معرفة متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية في المؤسسات الجزائرية في ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وتمثلت أداة الدراسة الرئيسية في الاستبانة، وقد وزعت على عينة مكونة من (100) مؤسسة جزائرية؛ بغرض جمع معلومات عن القوائم المالية في تلك المؤسسات، وحللت بيانات الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية عن طريق البرنامج الإحصائي الذي يعرف اختصاراً بـ SPSS. وتتمثل أبرز نتائج الدراسة في أن المؤسسات الجزائرية لا تطبق متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وهدف دراسة Obradovic (2018) إلى بيان موقف الشركات الصغيرة والمتوسطة في صربيا من تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد صُمِن تطبيق هذه المعايير في الإطار التنظيمي لإعداد التقارير المالية في جمهورية صربيا في عام 2013م. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات الأولية للدراسة باستخدام أداة الاستبانة، وقد وزعت على عينة مكونة من (175) من الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية صربيا. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية صربيا التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يجب أن تأخذ في الاعتبار سياسة التطبيق الطويل الأجل؛ بهدف ثبات الممارسة العملية ورسوخها.

وحاولت دراسة الحكيم (2017) تعرف مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات، وذلك من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في سورية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات. تكونت عينة الدراسة من (70) محاسباً قانونياً مزاوياً للمهنة في سورية، وحللت بيانات الدراسة باستخدام برنامج (SPSS)؛ بغرض الإجابة عن أسئلتها، وإثبات فروضها. ومن أبرز نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية غير جاهزة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات، من وجهة نظر عينة الدراسة.

### التعليق على الدراسات السابقة

لاحظ الباحث أن معظم الدراسات المعروضة ركزت - بصورة رئيسة - على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الرغم من أنها طُبقت في بيئات مختلفة، ولم تتناول أي من تلك الدراسات السابقة مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات الاعتراف (التسجيل) والقياس، والعرض والإفصاح التي حددها المعيار الدولي للتقرير المالي

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى مناقشته وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين، والمحاسبين والمراجعين الداخليين والخارجيين، ويمثل ذلك - من وجهة نظر الباحث - الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في تغطيتها.

### فروض الدراسة

استناداً إلى أهداف الدراسة ونتائج الدراسات السابقة، ومتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية - فقد صيغت فروض الدراسة على النحو الآتي:

- 1 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للاعتراف والقياس المحاسبي ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- 2 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة عرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للقوائم المالية ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- 3 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.
- 4 - توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة، تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي، حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.

### مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمراجعين القانونيين بمكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية؛ حيث يبلغ عدد هذه المنشآت وفقاً لتقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" 571.177 منشأة في نهاية الربع الثاني من عام 2020. (<https://www.monshaat.gov.sa>)، وهي آخر إحصائية رسمية صادرة عن "منشآت"، وبحسب علم الباحث لا توجد إحصائية رسمية توضح عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تلتزم بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية، ونسبة لكبر حجم مجتمع الدراسة واعتبارات الوقت والجهد والتكلفة؛ فقد جرى اختيار مفردات العينة

بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة، وذلك رغبة من الباحث في تمثيل المديرين الماليين والمراجعين الداخليين، العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تطبق متطلبات المعيار في مدينة الرياض، بما يتوافق مع نسبة توافرهم في مجتمع الدراسة، وقد وزعت استبانة (عن طريق التوزيع المباشر)، على عينة الدراسة، واستجاب منهم 237 فرداً، واستبعدت الاستبانات التي توضح أن المنشأة لا تلتزم بتطبيق متطلبات المعيار وغير مكتملة البيانات، وعددها 48 استبانة؛ ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 189 استبانة، بنسبة 80%؛ ومن ثم اقتصر التحليل على استبانات المستجيبين في المنشآت التي تطبق متطلبات المعيار ولفترة تمتد لأكثر من أربع سنوات.

ويبلغ عدد مكاتب المراجعة المرخص لها بمزاولة المهنة في المملكة العربية السعودية وفقاً لإحصائيات الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين 290 مكتباً، تضم 408 مراجعين قانونيين ممارسين للمهنة (<https://socpa.org.sa>)؛ لذلك لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة، باستخدام التطبيق الإلكتروني الجاهز لمعادلة ريتشارد جيجر التي تنص على:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[ \left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1 \right]}$$

حيث:

N = حجم المجتمع.

Z = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95، وتساوي 1.96.

D = نسبة الخطأ

وبتطبيق المعادلة تصبح عينة الدراسة من المراجعين القانونيين هي 198 مراجعاً؛ حيث قام الباحث بتوزيع 206 استبانات على عينة الدراسة في مدينة الرياض، استردت 176 استبانة؛ أي ما نسبته 85% من الاستبانات الموزعة، واستبعدت 9 استبانات لعدم اكتمال بياناتها؛ ليصبح عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل من عينة المراجعين القانونيين (167) استبانة. والإجمالي الكلي للاستبانات المستردة من جميع أفراد عينة الدراسة 356 استبانة.

واختيرت عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين من مدينة الرياض للأسباب الآتية:

- 1 - وجود العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض، التي تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وتقوم بإعداد قوائم مالية سنوية، وتلتزم بتطبيق متطلبات المعيار.
- 2 - وجود عدد كبير من المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين على درجة كبيرة من التأهيل العلمي والعملية؛ الأمر الذي يمثل قيمة مضافة إلى هذه الدراسة.

3 - وجود مكاتب مراجعة، تضم مراجعين قانونيين على مستوى عالٍ من الكفاءة المهنية والخبرة في مجال المراجعة.

### خصائص عينة الدراسة

احتسبت التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول 2  
خصائص عينة الدراسة

| البيان         | التوزيع        | التكرارات | النسبة % |
|----------------|----------------|-----------|----------|
| الجنس          | ذكر            | 309       | 86.8     |
|                | أنثى           | 47        | 13.2     |
|                | المجموع        | 356       | 100%     |
| المؤهل العلمي  | دبلوم          | 57        | 16.0     |
|                | بكالوريوس      | 247       | 69.4     |
|                | ماجستير        | 37        | 10.4     |
|                | دكتوراه        | 15        | 4.2      |
|                | المجموع        | 356       | 100%     |
| سنوات الخبرة   | أقل من 5 سنوات | 68        | 19.1     |
|                | 5-10 سنوات     | 94        | 26.4     |
|                | 11-15 سنة      | 113       | 31.7     |
|                | أكثر من 15 سنة | 81        | 22.8     |
|                | المجموع        | 356       | 100%     |
| المسمى الوظيفي | مدير مالي      | 43        | 12.1     |
|                | محاسب          | 92        | 25.8     |
|                | مراجع داخلي    | 54        | 15.2     |
|                | مراجع قانوني   | 167       | 46.9     |
|                | المجموع        | 356       | 100%     |

يتبين من جدول (2) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور؛ إذ يبلغ عددهم في العينة 309 أفراد، ويمثلون ما نسبته 86.8% من العينة الكلية، في حين يبلغ عدد الإناث في العينة 47 فرداً، ويمثلن 13.2% من العينة الكلية. ويعزو الباحث ذلك إلى طبيعة العمل في شركات القطاع الخاص؛ حيث يفضل الذكور في وظائف مهنة المحاسبة والمراجعة. يتبين كذلك أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى؛ إذ بلغ عددهم 299

فرداً، ويمثلون 84% من أفراد العينة الكلية؛ مما يدل أن غالبية أفراد عينة الدراسة على مستوى عالٍ من الإدراك بمتغيرات الدراسة. واشتملت العينة على 57 فرداً من حملة الدبلوم، ويمثلون 16% من العينة الكلية. ويتبين كذلك أن 68 فرداً من عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، ويمثلون 19.1% من العينة الكلية، وهناك 94 فرداً عدد سنوات خبرتهم تراوح بين 5 و 10 سنوات، ويمثلون 26.4% من عينة الدراسة، وهناك 194 فرداً، خبرتهم تزيد على 10 سنوات، ويمثلون نسبة 54.5% من العينة الكلية؛ مما يدل أن غالبية أفراد عينة الدراسة على مستوى عالٍ من الفهم لأسئلة الاستبانة. أما بالنسبة إلى المسمى الوظيفي؛ فإن غالبية أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مراجع قانوني؛ إذ بلغ عددهم 167 فرداً، ويمثلون نسبة 46.9% من العينة الكلية، وهناك 92 فرداً وظيفتهم محاسب، ويمثلون 25.8%، وهناك 54 فرداً وظيفتهم مراجع داخلي، ويمثلون 15.2% من العينة الكلية، وهناك 43 فرداً من أفراد العينة وظيفتهم مدير مالي، ويمثلون 12.1% من العينة الكلية. ويستنتج من ذلك أن غالبية أفراد عينة الدراسة من المراجعين القانونيين.

### أساليب جمع البيانات

استخدمت الدراسة نوعين من البيانات، هما:

- أ - البيانات الثانوية: واعتمد فيها على الكتب والدوريات والتقارير والمقالات، والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، والدراسات السابقة في الإطار النظري للدراسة.
- ب - البيانات الأولية: قام الباحث بتطوير استبانة للكشف عن مدى التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.

### أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية للدراسة على قائمة استقصاء، أعدت وطوّرت اعتماداً على المقاييس التي صاغها الباحث، وتتمثل في:

**القسم الأول:** اشتمل على عبارات لمعرفة السمات الشخصية لعينة الدراسة، وتمثلت في أربعة عناصر، هي: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، كما اشتمل هذا القسم على سؤالين إضافيين: الأول يتعلق بالمنشأة ألتلزم بتطبيق متطلبات المعيار أم لا تلتزم، والثاني يتعلق بفترة تطبيق المنشأة لمتطلبات المعيار.

**القسم الثاني:** اشتمل على فقرات الاستبانة، وجاءت في ثلاثة محاور، على النحو

الآتي:

المحور الأول: الفقرات المتعلقة بالاعتراف والقياس المحاسبي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وعددها (9) فقرات.

المحور الثاني: الفقرات المتعلقة بعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وعددها (10) فقرات.

المحور الثالث: الفقرات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وعددها (7) فقرات.

وُحِّدَ مستوى الموافقة بخمسة مستويات بحسب مقياس ليكرت الخماسي لتقدير درجة الإجابة عن عبارات الاستبانة، لقياس مستوى تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وذلك لكل عبارة من عبارات محاور الاستبانة ومن وجهة نظر عينة الدراسة. ومستويات الموافقة هي: (لا أوافق بشدة، وتشير إلى أن درجة الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار منخفضة جداً. لا أوافق، وتشير إلى أن درجة الالتزام منخفضة. محايد، وتشير إلى أن درجة الالتزام متوسطة. أوافق، وتشير إلى أن درجة الالتزام مرتفعة. أوافق بشدة، وتشير إلى أن درجة الالتزام مرتفعة جداً). ولتحديد درجة أثر كل فقرة وفقاً للمتوسط الحسابي للمقياس الخماسي، قام الباحث بحساب مدى المقياس  $(5-1=4)$  ومن ثم تقسيم الناتج على أكبر قيمة للمقياس للحصول على طول الفئة  $(4 \div 5 = 0.80)$ ؛ وبناءً على هذه القيمة كوَّنت المتوسطات الحسابية لكل فئة من فئات المقياس الخماسي، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

### جدول 3

#### المتوسطات الحسابية لفئات المقياس الخماسي

| بدائل الإجابة | لا أوافق بشدة | لا أوافق  | محايد     | أوافق     | أوافق بشدة |
|---------------|---------------|-----------|-----------|-----------|------------|
| القيمة        | 1             | 2         | 3         | 4         | 5          |
| طول الخلية    | 1.79-1        | 2.59-1.80 | 3.39-2.60 | 4.19-3.40 | 5-4.20     |

### الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

#### 1- ثبات المقياس (الاستبانة)

حسبت ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول 4  
مؤشرات ثبات ألفا كرونباخ لفقرات محاور الاستبانة

| العبارات      | عدد العبارات | معامل الثبات ألفا كرونباخ | معامل الصدق |
|---------------|--------------|---------------------------|-------------|
| المحور الأول  | 9            | 0.652                     | 0.90        |
| المحور الثاني | 11           | 0.743                     | 0.81        |
| المحور الثالث | 7            | 0.870                     | 0.84        |

يتبين من جدول (4) أن ألفا كرونباخ لجميع فقرات محاور الاستبانة  $> 0.60$ ، ويكون هناك تجانس واتساق كبير بين متغيرات الدراسة، كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح، ويحدث العكس إذا اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الصفر.

## 2- صدق المقياس (الاستبانة)

قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بالطريقتين الآتيتين:

- 1 - اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة (Face Validity): عرض الباحث الاستبانة على سبعة من أعضاء هيئة التدريس، ممن هم على رتبة (أستاذ وأستاذ مشارك) في تخصص المحاسبة في الجامعات السعودية والسودانية، وأخذ بأرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة وعباراتها.
- 2 - اختبار الاتساق الداخلي: بعد التأكد من الصدق الظاهري للأداة، تم تطبيق الأداة على عينة عشوائية من المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمراجعين القانونيين في مدينة الرياض، وعددهم (25) فرداً؛ من خارج عينة الدراسة، وعليه، تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي بحساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول 5  
مؤشرات الارتباط لبيرسون بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة  
(العينة الاستطلاعية:  $n=25$ )

| المحور                                                                                                 | الارتباط بالدرجة الكلية |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|
| الاعتراف والقياس وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي، المعتمد في المملكة العربية السعودية.    | 0.682**                 |
| عرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي، المعتمد في المملكة العربية السعودية. | 0.721**                 |
| الإفصاح المحاسبي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي، المعتمد في المملكة العربية السعودية.    | 0.564**                 |

يتضح من جدول (5) أن معاملات الارتباط لبيرسون لمحاور الاستبانة تراوح بين (\*\*0.564 و \*\*0.721)، وهي مؤشرات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (\*\*0.01). مما سبق يمكن القول: إن هناك اتساقاً بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، ويدل ذلك على أن الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

3 - اختبار تحليل التباين الأحادي (أنوفا): لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيري عدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

### اختبار فروض الدراسة

قبل التحقق من صحة فروض الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام اختبار كولمنجروف- سمرنوف للتحقق من مدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول 6  
اختبار التوزيع الطبيعي (Sample K-S)

| محتوى الفرض                                                                                                                                            | عدد العبارات | قيمة Z | قيمة مستوى الدلالة |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|--------|--------------------|
| تطبيق الاعتراف والقياس المحاسبي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.     | 9            | 1.07   | 1.623              |
| عرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.                 | 10           | 0.819  | 1.517              |
| الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية. | 7            | 1.127  | 1.309              |
| جميع الفروض                                                                                                                                            | 26           | 0.987  | 1.722              |

يتضح من جدول (6) أن قيمة Z المحسوبة أقل من قيمة Z الجدولية (1.19)، ومستوى الدلالة أكبر من 0.05؛ مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين توزيع بيانات الاستبانة والتوزيع الطبيعي.

اختبار الفرض الأول، ونصه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للاعتراف والقياس المحاسبي ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية".

جدول 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة  
حول تطبيق الاعتراف والقياس المحاسبي

| م  | مضمون الفقرة                                                                                                                                                                             | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيم كأي المحسوبة | درجة الحرية | القيمة الجدولية | مستوى الدلالة | مستوى الموافقة |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|------------------|-------------|-----------------|---------------|----------------|
| 1- | تطبيق أساس التكلفة التاريخية في الاعتراف (التسجيل) والقياس للأصول والالتزامات.                                                                                                           | 4.16            | 0.352             | 122.41           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق بشدة     |
| 2- | إثبات أصول محتملة على أنها أصول عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة مؤكداً.                                                                                        | 3.52            | 0.564             | 95.61            | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 3- | إثبات الالتزامات في قائمة المركز المالي عندما يكون عليها التزامات في نهاية فترة التقرير نتيجة أحداث سابقة.                                                                               | 3.80            | 0.431             | 143.57           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 4- | إثبات الالتزامات في قائمة المركز المالي عندما يكون من المرجح أن تطلب بأن تحول موارد تنطوي على منافع اقتصادية عند التسوية.                                                                | 3.43            | 0.754             | 131.67           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 5- | إثبات الالتزامات في قائمة المركز المالي عندما يمكن قياس مبلغ التسوية بطريقة يمكن الاعتماد عليها.                                                                                         | 3.76            | 0.630             | 97.67            | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 6- | إثبات الدخل في قائمة الدخل الشامل أو (قائمة الدخل إذا عُرضت) عندما تنشأ زيادة يمكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بزيادة أصل أو نقص التزام. | 4.13            | 0.426             | 115.89           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 7- | إثبات المصروفات في قائمة الدخل الشامل أو (قائمة الدخل إذا عُرضت) عندما ينشأ نقص يمكن قياسه بطريقة يمكن الاعتماد عليها.                                                                   | 3.59            | 0.394             | 181.94           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 8- | إثبات الأصول في قائمة المركز المالي عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة.                                                                                  | 3.71            | 0.691             | 140.85           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 9- | عدم إثبات أي بند في قائمة المركز المالي لا يحقق تعريف الأصل أو الالتزام الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.                                               | 3.10            | 0.719             | 150.60           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
|    | الدرجة الكلية لجميع الفقرات                                                                                                                                                              | 4.07            | 0.698             | 126.91           | 3           | 11.29           | 0.000         | موافق          |

يتبين من جدول (7) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات هذا الفرض أكبر من الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس هذا الفرض. ولإثبات صحة الفرض أو عدم صحته استخدم اختبار (كأي تربيع)، ويظهر الجدول أن قيم مربع كأي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل فقرة من فقرات الفرض عند مستوى دلالة 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة  $a=0.05$ ؛ حيث بلغت قيمة كأي تربيع لجميع فقرات الفرض 126.91، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية 11.29، ويشير ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي العام للفرض 4.07، والمتوسط الفرضي 3. مما سبق يستنتج الباحث أن الفرض الأول، ونصه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للاعتراف والقياس المحاسبي ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية" - تم التحقق من صحته في جميع الفقرات التي تقيسه. وبمقارنة نتيجة الفرض مع الدراسات التي أجريت في البيئة السعودية نجدها تتفق مع نتيجة دراسة (Bakr 2020)، وهي أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية تطبق أفضل الممارسات الدولية في تطبيق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتختلف مع دراسة الرحيلي، العنزي (2021)، في أن هناك ضعفاً في تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية.

**اختبار الفرض الثاني، ونصه:** "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة عرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للقوائم المالية ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية".

#### جدول 8

#### المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول طريقة عرض القوائم المالية

| م  | مضمون الفقرة                                                                                                                  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيم كأي المحسوبة | درجة الحرية | القيمة الجدولية | مستوى الدلالة | مستوى الموافقة |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|------------------|-------------|-----------------|---------------|----------------|
| 1- | تعرض المنشأة المصروفات باستخدام تصنيف مستند لطبيعة المصروفات أو وظيفتها داخل المنشأة، أيهما يوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها. | 3.16            | 0.483             | 110.22           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 2- | لا تعرض المنشأة أيًا من بنود الدخل والمصروف على أنها بنود استثنائية في قائمة الدخل الشامل (أو قائمة الدخل إذا عُرضت).         | 3.52            | 0.809             | 121.36           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |

تابع / جدول 8  
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة  
حول طريقة عرض القوائم المالية

| م   | مضمون الفقرة                                                                                                                                                       | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيم كأي المحسوبة | درجة الحرية | القيمة الجدولية | مستوى الدلالة | مستوى الموافقة |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|------------------|-------------|-----------------|---------------|----------------|
| 3-  | تعرض المنشأة الأصول والالتزامات بصورة منفصلة في قائمة المركز المالي عندما يكون حجم البند وطبيعته من الملائم فصله لزيادة فهم المستخدمين.                            | 3.26            | 0.352             | 97.32            | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 4-  | تعرض المنشأة الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي من حيث الوصف والترتيب والتجميع وفقاً لطبيعة المنشأة ومعاملاتها، وبما يعزز فهم القوائم المالية.                  | 4.11            | 0.746             | 131.54           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 5-  | تصنيف المنشأة العقارات الاستثمارية بالأصول غير المتداولة؛ بحيث تفصلها عن الأصول الثابتة، وتعرضها بقيمتها العادلة أو التكلفة.                                       | 3.05            | 0.431             | 140.34           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 6-  | تعرض المنشأة العقارات والآلات والمعدات بحسب طبيعة نشاط المنشأة، وفي ضوء سياستها المحاسبية المتبعة.                                                                 | 3.15            | 0.672             | 124.27           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 7-  | تطبق المنشأة الطريقة نفسها لعرض القوائم المالية من فترة إلى الفترة التي تليها (الثبات في طريقة العرض).                                                             | 3.87            | 0.354             | 95.61            | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 8-  | تعرض المنشأة الأصول والالتزامات في بنود مستقلة وعناوين رئيسة وفرعية في قائمة المركز المالي عندما يكون هذا العرض ملائماً لفهم المركز المالي للمنشأة.                | 3.22            | 0.524             | 120.80           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 9-  | تعرض المنشأة بنوداً مستقلة إضافية، وعناوين رئيسية وفرعية في قائمة الدخل الشامل (أو قائمة الدخل إذا عُرضت) عندما يكون هذا العرض ملائماً لفهم الأداء المالي للمنشأة. | 3.30            | 0.725             | 140.36           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 10- | تعرض المنشأة الأصل على أنه أصل متداول عندما تتوقع بدرجة معقولة تحقيقه أو بيعه أو استخدامه خلال العام المالي أو دورة التشغيل العادية.                               | 3.01            | 0.489             | 98.09            | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
|     | الدرجة الكلية لجميع الفقرات                                                                                                                                        | 3.19            | 0.524             | 130.57           | 4           | 12.02           | 0.000         | محايد          |

يتبين من جدول (8) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات هذا الفرض أكبر من الوسط الفرضي 3، وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس هذا الفرض. ولإثبات صحة الفرض أو عدم صحته استخدم اختبار كأي تربيع، ويظهر الجدول أن قيم مربع كأي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل فقرة من فقرات الفرض عند مستوى دلالة 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة  $a=0.05$ ؛ حيث بلغت قيمة كأي تربيع لجميع فقرات الفرض 130.57، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية 12.02، ويشير ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي العام للفرض 3.19، والمتوسط الفرضي 3. مما سبق يستنتج الباحث أن الفرض الثاني، ونصه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة عرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للقوائم المالية ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية" - تم التحقق من صحته في جميع الفقرات التي تقيسه. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Bakr (2020)، وتختلف مع نتيجة دراسة الرحيلي، العنزي (2021)، كما تختلف عن نتيجة دراسة لعريبي، وجلاب (2021)، وهي أن النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر لا يتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما تختلف مع نتيجة دراسة (Lackson & Muba (2021)، في أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تطبق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتختلف كذلك مع نتيجة دراسة كل من (Obradovic (2018)، (Sunarto et al. (2020)، في أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في صربيا وإندونيسيا لا تطبق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

**اختبار الفرض الثالث، ونصه:** "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية".

#### جدول 9

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

| م  | مضمون الفقرة                                                                                                              | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيم كأي المحسوبة | درجة الحرية | القيمة الجدولية | مستوى الدلالة | مستوى الموافقة |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|------------------|-------------|-----------------|---------------|----------------|
| 1- | تفصح المنشأة عن أن القوائم المالية أعدت وفقاً بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية. | 3.77            | 0.624             | 121.05           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |

تابع / جدول 9  
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول الإفصاح  
المحاسبي في القوائم المالية

| م  | مضمون الفقرة                                                                                                               | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيم كأي المحسوبة | درجة الحرية | القيمة الجدولية | مستوى الدلالة | مستوى الموافقة |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|------------------|-------------|-----------------|---------------|----------------|
| 2- | تفصح المنشأة عن المعلومات المؤيدة للبنود المعروضة في القوائم المالية بالترتيب الذي عُرضت به في كل قائمة، وكل بند مستقل.    | 3.78            | 0.497             | 125.18           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
| 3- | تفصح المنشأة عن قدرتها على الاستمرار وأن قوائمها المالية أعدت في ضوء ذلك.                                                  | 3.92            | 0.352             | 130.18           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 4- | تفصح المنشأة عن وصف الأصل أو الأصول وظروف البيع إذا كان لديها اتفاق بيع ملزم في تاريخ إعداد القوائم المالية.               | 3.28            | 0.490             | 123.09           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 5- | تفصح المنشأة عن اجتهادات الإدارة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، التي يكون لها أثر مهم على القوائم المالية.      | 3.15            | 0.780             | 115.69           | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 6- | تفصح المنشأة عن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل، التي قد ينتج عنها تعديلات ذات أهمية نسبية في بنود القوائم المالية. | 3.34            | 0.587             | 90.18            | 3           | 9.65            | 0.000         | محايد          |
| 7- | تفصح المنشأة عن طبيعة ومدى أي قيود جوهرية قد تؤثر على قدرتها في توزيع الأرباح النقدية أو سداد القروض.                      | 3.09            | 0.532             | 120.40           | 3           | 9.65            | 0.000         | موافق          |
|    | الدرجة الكلية لجميع الفقرات                                                                                                | 3.37            | 0.359             | 139.41           | 4           | 10.88           | 0.000         | محايد          |

يتبين من جدول (9) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات هذا الفرض أكبر من الوسط الفرضي 3، وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد عينة الدراسة على جميع الفقرات التي تقيس هذا الفرض. ولإثبات صحة الفرض أو عدم صحته استخدم اختبار كأي تربيع، ويظهر الجدول أن قيم مربع كأي المحسوبة أكبر مقارنة بالقيم الجدولية لكل فقرة من فقرات الفرض عند مستوى دلالة 0.00، وهي أقل من مستوى الدلالة  $\alpha=0.05$ ؛ حيث بلغت قيمة كأي تربيع لجميع فقرات الفرضية 139.41، وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية 10.88، ويشير ذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي العام للفرض 3.37، والمتوسط الفرضي 3. مما سبق

يستنتج الباحث أن الفرض الثاني، ونصه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طريقة عرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للقوائم المالية ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية" - تم التحقق من صحته في جميع الفقرات التي تقيسه. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مرهون، عطية (2018)، في أن المؤسسات في الجزائر لا تطبق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

**اختبار الفرض الرابع، ونصه:** "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية".

لاختبار هذه الفرض أجريت اختبارات (T)، واختبار تحليل التباين الأحادي (أنوفا) لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيري عدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

#### 1 - متغير عدد سنوات الخبرة

ينقسم متغير عدد سنوات الخبرة في هذه الدراسة إلى أربع فئات، وهي: أقل من (5) سنوات، من (5) إلى (10) سنوات، من (11) إلى (15) سنة، أكثر من (15) سنة، واستخدم اختبار التباين الأحادي (أنوفا) للموازنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تُعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة، ويوضح الجدول الآتي نتيجة اختبار التباين الأحادي (أنوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول 10

اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار، التي تُعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة

| عدد سنوات الخبرة | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|------------------|-------|-----------------|-------------------|----------|---------------|
| أقل من (5) سنوات | 68    | 3.57            | 0.634             | 4.684    | 0.010*        |
| من (5-10) سنوات  | 94    | 3.72            | 0.704             |          |               |
| من (11-15) سنة   | 113   | 3.88            | 0.543             |          |               |
| أكثر من (15) سنة | 81    | 3.43            | 0.628             |          |               |

\* وجود دلالة عند مستوى (0.05).

يتبين من جدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، حول مستوى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الخبرة تُعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة؛ حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في تحليل التباين الأحادي (0.010)، وهي قيمة دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ). ولوجود علاقة ذات دلالة معنوية في اختبار التباين، قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه (Scheffee) لدلالة الفروق، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول 11

نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار، التي تُعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة

| عدد سنوات الخبرة | المتوسط الحسابي | أقل من (5) سنوات | من (5-10) سنوات | من (11-15) سنة | أكثر من (15) سنة |
|------------------|-----------------|------------------|-----------------|----------------|------------------|
| أقل من (5) سنوات | 3.57            | —                |                 |                |                  |
| من (5-10) سنوات  | 3.72            |                  | —               |                |                  |
| من (11-15) سنة   | 3.88            |                  | 0.320*          | —              |                  |
| أكثر من (15) سنة | 3.43            |                  |                 |                | —                |

\* وجود دلالة عند مستوى (0.05).

يتبين من جدول (11) أن الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تُعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة، كانت بين من تراوح سنوات خبرتهم من (5-10) سنة، ومن كانت سنوات خبرتهم من (11-15) سنة، لصالح من كانت سنوات خبرتهم من (11-15) سنة (نوي المتوسط الحسابي الأعلى)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن أفراد عينة البحث ممن خبرتهم من (11-15) سنة أكثر إدراكاً لمدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار، مقارنة مع الذين تتراوح خبرتهم من (5-10) سنة؛ مما يعمق فهمهم لمدى تطبيق متطلبات المعيار.

## 2- متغير المسمى الوظيفي

ينقسم متغير المسمى الوظيفي في هذه الدراسة إلى أربع فئات هي: مدير مالي، محاسب، مراجع داخلي، مراجع خارجي. وقد استخدم اختبار التباين الأحادي (أنوفا) للموازنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول مستوى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والجدول الآتي يوضح نتيجة اختبار التباين الأحادي (أنوفا) لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول 12

اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار، التي تُعزى إلى متغير المسمى الوظيفي

| المسمى الوظيفي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (ف) | مستوى الدلالة |
|----------------|-------|-----------------|-------------------|----------|---------------|
| مدير مالي      | 43    | 3.46            | 0.611             |          |               |
| محاسب          | 92    | 3.68            | 0.385             | 3.247    | 0.014         |
| مراجع داخلي    | 54    | 3.38            | 0.710             |          |               |
| مراجع قانوني   | 167   | 3.71            | 0.587             |          |               |

\* وجود دلالة عند مستوى (0.05).

يتبين من جدول (12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة، حول مستوى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تُعزى إلى متغير المسمى الوظيفي؛ حيث كانت قيمة مستوى الدلالة في تحليل التباين الأحادي (0.014)، وهي قيمة دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ . ولوجود علاقة معنوية في اختبار التباين، فقد قام الباحث بإجراء اختبار شيفيه لدلالة الفروق، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول 13

نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار، التي تُعزى إلى متغير المسمى الوظيفي

| المسمى الوظيفي | المتوسط الحسابي | مدير مالي | محاسب | مراجع داخلي | مراجع قانوني |
|----------------|-----------------|-----------|-------|-------------|--------------|
| مدير مالي      | 3.46            | —         |       |             |              |
| محاسب          | 3.68            |           | —     |             | 0.547*       |
| مراجع داخلي    | 3.38            |           |       | —           |              |
| مراجع قانوني   | 3.71            |           |       |             | —            |

\* وجود دلالة عند مستوى (0.05).

يتبين من جدول (13) أن الفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول معوقات تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي كانت بين (المراجعين القانونيين)، و(المحاسبين) لصالح المراجعين القانونيين (نوي المتوسط الحسابي الأعلى). ويُعزو الباحث ذلك إلى أن المراجعين الخارجيين لهم إدراك واسع بمتطلبات تطبيق المعيار، من خلال قيامهم بمهمة المراجعة الخارجية في هذه المنشآت؛ مما عمق معرفتهم بمدى الالتزام بتطبيق متطلبات

المعيار، ومن ثم؛ يستنتج الباحث أن الفرض الرابع، ونصه: "توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي حول الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية" - قد تم التحقق من صحته.

## نتائج الدراسة وتوصياتها

انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج، تمثلت في الآتي:

- 1 - وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبدرجة مرتفعة بين تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للاعتراف والقياس المحاسبي ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة عن محور الاعتراف والقياس المحاسبي 4.07، وبانحراف معياري بلغ 0.70.
- 2 - وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبدرجة متوسطة بين تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لطريقة عرض القوائم المالية ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد، في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة على محور عرض القوائم المالية 3.19، وبانحراف معياري بلغ 0.52.
- 3 - وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبدرجة متوسطة بين تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة على محور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية 3.37، وبانحراف معياري بلغ 0.36.
- 4 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى إلى متغيري عدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي حول مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

## التوصيات

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة يُوصي الباحث بالآتي:

- 1 - ضرورة قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتوسع في الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ليتلاءم مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت

الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية؛ وهو ما يساعدها في إجراءات المقارنات، وتقويم الأداء.

- 2 - تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتبنى تطبيق المعيار بتخفيض سعر الضريبة المفروضة عليها، أو منحها تسهيلات بنكية بشروط خاصة؛ وهو ما ينعكس إيجاباً على تطبيق متطلبات المعيار.
- 3 - تبني الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لبرامج تدريب علمي وعملي للمديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين الذين يعملون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لرفع كفاءتهم العملية.
- 4 - إقامة ورش ودورات تدريبية خاصة بإدارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ بهدف تنويرهم بالفوائد المرجوة من تطبيق المعيار بالنسبة لهذه المنشآت مستقبلاً.
- 5 - تطوير مقررات المحاسبة في الجامعات السعودية بتضمين مقررات في مجال المعايير الدولية للتقرير المالي.

## المراجع

جيهان عبد السلام عباس، 2020، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة القاهرة، بعنوان: تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية، 35-1.

حسين آل غزوي، 2017، التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

حسين عبد المطلب الأسرج، 2011، المشروعات الصغيرة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مركز الشرق الأوسط للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن.

خالد عبد العزيز السهلاوي، 2004، قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع الدورات الاقتصادية المختلفة، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 160-145.

سلمان حسن الحكيم، 2017، مدى جاهزية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 33، العدد الثاني: 71-105.

سيد عبد النبي محمد، 2019، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز. الجيزة، وكالة الصحافة العربية، ناشرون.

عبد الله بن جمعان العنزي وعوض بن سلامة الرحيلي، 2021، مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من وجهة نظر مراجعي الحسابات، *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، المجلد 19، العدد الخامس: 447-496.

مالك مرهون، وخديجة عطية، 2018، إمكانية تبين معيار الإبلاغ الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، المجلد 2، العدد الثالث: 79-99.

محمد لعربي وحنان جلاب، 2021، ضرورة تكيف النظام المحاسبي المالي وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة ميدانية لأراء عينة من المختصين في المحاسبة بالجزائر، *مجلة الاقتصاد والمالية*، المجلد 2، العدد السابع: 122-138.

معن ثابت عارف وأسيل جبار عنبر، 2020، إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في إقليم كردستان وأثره في تعزيز جودة الإبلاغ المالي (دراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من المحاسبين والمدققين الداخليين العاملين في عدد من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في محافظة دهوك بإقليم كردستان)، *المجلة الأكاديمية لجامعة نورو*، المجلد 1، العدد التاسع: 315-344.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، إصدار 2017 / 2018.

الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2018، <https://www.stats.gov.sa/>، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت". (2020). تقرير الربع الأول من العام 2020. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز دعم المنشآت، 2021، ملف تعريف، <https://www.monshaat.gov.sa>

Abdulaziz, M. and Andrew, W. 2013. Small and Medium- Sized Enter-Prices Financing: A Review of Literature. *International Journal of Business and Management*, 8(14): 36-54.

Bakr, A. 2020. The Adoption of the International Financial Reporting Standards for Small and Medium - Sized Entities (IFRS for SMEs) in Kingdom of Saudi Arabia. *PhD Published Thesis*, Royal Holloway, University of London.

- Berisha, G. and Pula, S. 2015. Defining Small and Medium Enterprises: A Critical Review. *Academic Journal of Business Administration Law and Social Sciences*, 1(1): 17-28.
- Bonito, A. and Pais, C. 2018. The Macroeconomic Determinates of the Adoption of IFRS for SMEs. *Revista de Contabilidad- Spanish Accounting Review*, 21(2): 116-127.
- Cleminson, J. and Rabin, E. 2002. *The Reporting Problems Faced by Small Business Entities in South Africa*. Paper Presented at the Southern African Accounting Association Conference, Port Elizabeth, SA.
- Ebaid, E. 2021. Benefit and Challenges of the Implementing IFRS for SEMEs: Descriptive Evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 2 (1): 31-50.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2009. International Financial Reporting Standard for Small and Medium-Sized Entities (IFRS for SMEs). London: IASCF-IASB. [Online] Available from: <http://www.iasb.org/>.
- Koppeschaar, R. 2012. International Financial Reporting Standard for Small and Medium-Sized Entities. *The Southern African Journal of Entrepreneurship and Small Business Management*, 5: 54-68.
- Kruger, R. 2004. *Harmonising User Needs with Reporting Requirements of Close Corporations*. Unpublished Thesis for a Master of Commerce Degree in Accounting. Bloemfontein: University of the Free State.
- Lackson, B. and Muba, S. 2021. Factors Affecting the Adoption of Financial Reporting Standards by Micro, Small and Medium Enterprises in Tanzania: The Case of Mbeya City Council. *East African Journal of Business and Economic*, 4 (1): 46-61.
- Liberto, D. 2020. Small and Mid-size Enterprise (SME). *Investopedia*, 2020.
- Marinkovic, V. and Senic, V. 2012. Analysis of Service Quality Elements in Corporate Banking. *Economic Horizons*, 14(1): 15-24.
- Obradovic, V. 2018. The International Financial Reporting Standard for Small and Medium - Sized Entities in the Republic of Serbia. *Economic Horizons*, 8 (20): 221-234. Available at: [www.ekfak.kg.ac.rs](http://www.ekfak.kg.ac.rs).

- Odit, P. and Gobardhun, D. 2011. The Determinants of Financial Leverage of SME's In Mauritius. *International Business & Economics Research Journal*, 10(3):113-126.
- Stainbank, J. and Wells, C. 2007. Differential Corporate Reporting: Registered Accountants and Auditors Views in South Africa. *South African Journal of Accounting Research*, 21(1): 31-55.
- Stefan, G., Mihai, B., Alexandra, H. and Liliana, S. 2020. Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs): The Engine of Economic Growth through Investments and Innovation. *Journal of Sustainability*, [www.mdpi.com/Journal](http://www.mdpi.com/Journal).
- Sunarto, M., Kusnanto, A., and Hariyanto, I. 2020. The Adoption of Financial Accounting Standards for Small Medium Entrepreneurs. *Journal of Accounting, Business and Management*, 27 (1): 54-65.
- Van, A. and Rossouw, J. 2008. *IFRS for SMEs in South Africa: A Giant Leap for Accounting, But too Big for Smaller Entities*. Paper Presented at the SAAA Biennial Conference, Emperors Palace, Johannesburg.

## ABSTRACT

### **Compliance with Requirements of International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities Approved in the Kingdom of Saudi Arabia: An Exploratory Study**

Jafar O. Abdul Aziz

*Majmaah University, Kingdom of Saudi Arabia*

The purpose of this study is to reveal the extent of commitment to apply the requirements of International Financial Reporting Standard to small and medium-sized entities approved in Kingdom of Saudi Arabia and to reveal the statistically significant differences between opinions of study sample members due to the two variables, i.e., years of experience and the job title regarding the extent of commitment to applying standard requirements.

A questionnaire consisting of a set of statements was implemented to measure the study variables.

This study was conducted on a stratified random sample. The field study was conducted on a random accessible sample of 356 individuals of financial managers, accountants and internal auditors working in small and medium-sized entities that apply the standard, and a sample of legal auditors in Riyadh. The study indicates that there is a commitment to apply the requirements of the International Financial Reporting Standard to small and medium-sized entities approved in the Kingdom of Saudi Arabia. However, the application of requirements was uneven, as it was high in the field of accounting recognition and measurement, whereas it was moderate in the presentation of the financial statements and the application of accounting disclosure requirements in the financial statements.

This is one of the first studies that dealt with the extent of compliance with the requirements of International Financial Reporting Standard for small and medium-sized entities approved in the Kingdom of Saudi Arabia.

The current study is limited to the financial managers, accountants and internal auditors working in small and medium-sized entities, and the legal auditors in Riyadh.

جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، حاصل على درجة دكتوراه في المحاسبة من كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة أم درمان الإسلامية عام 2008م، يعمل حالياً أستاذاً مساعداً بكلية العلوم والدراسات الإنسانية في حوطة سدير بجامعة المجمعة، تنصب اهتماماته البحثية على مجالات: معايير المحاسبة الدولية، ومعايير المراجعة الدولية، وترتكز اهتماماته التدريسية على المحاسبة المتقدمة والمراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات (j.abdelaziz@mu.edu.sa)